

## المغرب/الصحراء الغربية: إفرجوا عن المتظاهرين المتهمين بانتقاد الحكم الملكي

حثت منظمة العفو الدولية، في رسالة بعثت بها اليوم إلى السلطات المغربية، على الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن سبعة من أعضاء "الرابطة المغربية لحقوق الإنسان" صدرت بحقهم أحكام قاسية بالسجن لمشاركتهم في مظاهرات سلمية أطلقت أثناءها شعارات تنتقد الحكم الملكي.

واعتقلت الشرطة الأشخاص السبعة في أغادير وقصر الكبير إثر مشاركتهم في مظاهرات بمناسبة الأول من مايو/أيار 2007 احتفالاً بعيد العمال العالمي. وحوكم هؤلاء ووجدوا مذنبين بتهمة "زعزعة الحكم الملكي"، ومن الواضح أن ذلك صلة بالشعارات التي أطلقت أثناء المظاهرات. وتعتبرهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي محتجين لا لشيء إلا لمشاركتهم في مظاهرات سلمية عبروا خلالها عن آرائهم بصورة سلمية.

وأعربت منظمة العفو الدولية كذلك عن بواغث قلقها بشأن الاعتقال الذي تلى ذلك لعشرة آخرين من أعضاء "الرابطة المغربية لحقوق الإنسان" في 5 و6 يونيو/حزيران في بني ملال، في أعقاب مشاركتهم في اعتصام سلمى تضامناً مع المعتقلين السبعة. ووجهت إليهم أيضاً تهمة "زعزعة الحكم الملكي"، ومن الواضح أن ذلك تم استناداً إلى إطلاقهم شعارات أثناء الاعتصام على نحو سلمى. ومن المقرر أن يمثلوا أمام المحكمة يوم الثلاثاء، 12 يونيو/حزيران. وقد أفرج عن تسعة من هؤلاء بالكفالة، بينما ظل المعتقل العاشر موقوفاً في الحجز، وهو محمد بوغريني، البالغ من العمر 72 عاماً. وقد يُحكم على هؤلاء بالسجن عدة سنوات. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى إسقاط جميع التهم الموجهة إلى من مارسوا على نحو سلمى حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع.

### خلفية

على إثر مظاهرات بمناسبة الأول من مايو/أيار، اعتُقل مهدي بربوشي وعبد الرحيم كراد في أغادير، وثامي خياطي ويوسف رجب وأسامة بن مسعود وأحمد الكاتب وريبع راسوني في قصر الكبير. وحوكم أفراد المجموعتين في شهر مايو/أيار ووجدوا مذنبين بتهمة "زعزعة الحكم الملكي" وحُكم عليهم بالسجن لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، وبغرامات باهظة.

وُنظمت اعتصامات من طرف ناشطين في المجتمع المدني في عدة مدن في المغرب تضامناً مع من أُدينوا. وفي أعقاب اعتصام عقد في بني ملال في 5 يونيو/حزيران، اعتُقل عبد الكبير رباوي وعباس عباسي ومحمد فاضل وعبد العزيز تيمور وإبراهيم أهنسال وسمعان أمرار ومحمد بوغريني وعبد الرحمن عاجي ومحمد يوسف ونبيل شرقي على أيدي الشرطة. ووجهت إليهم التهمة الجنائية نفسها. وقد اتسمت مظاهرات المجموعتين بأنها كانت سلمية. وأطلقت الشعارات التي تضمنت إشارات انتقادية لنظام الحكم الملكي في البلاد، من قبيل "محرمات أقل وحریات أكثر"، بطريقة سلمية. ويذكر أن عدة أشخاص، بينهم صحفيون وناشطون سياسيون، قد قُدموا إلى المحاكم خلال السنوات الأخيرة، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن في بعض الحالات إثر تعبيرهم بصورة سلمية عن آرائهم في الحكم الملكي، الذي ما زال من "المحرمات" في العديد من المناقشات.